الدولة الدينية

إصلاح المفاهيم والرد على العلمانيين

أبو الفداء حسام بن مسعود

الحمد لله وحده، أما بعد، فمن سوءات هذه الحرب الشيطانية التي اندلعت في منطقة الشرق الأوسط في هذه الأيام، أن العلمانيين صاروا يستغلونها استغلالا خبيثا لترويج الدعوى بأن هذه المفاسد والمقاتل والدماء والخراب هي الثمرة الحتمية لتسلط الدين (أي دين) على الدولة (أي دولة)! لا تقوم "دولة دينية" (أو ثيوقراطية كما يصطلحون) إلا وجب أن يكون إمامها أو حاكمها ممثلا للإله في الأرض، في عين نفسه أو في أعين أتباعه، فتكون مصلحته الشخصية هو وفئته (لصفتهم الدينية) مقدمة على مصلحة الأمة بعمومها عند التزاحم، ويكون بقاء الدولة ببقائه هو وفئته أو جماعته ولو هلك الشعب بأسره، وتكون الحروب إذا قامت مع الدول الأخرى حروبا دينية، لا يتصور فيها التوقف ولا الاستسلام، بدعوى مناصرة الدين، ولا يمانع إمام البلد من التضحية بدماء الملايين وبمقدرات أمته بأسرها، في سبيل نبوءة دينية أو عقيدة اسكاتولوجية يؤمن بأن بقاء دولته هو السبيل لتحققها! يقولون: وها نحن الآن نشهد ذلك عيانا في تلك الحرب، في جميع الدول الثلاث المنخرطة فيها بصورة رسمية!

الكيان العبري المحتل في ظل حكم الحزب اليميني المتطرف، وفي ظل تسلط أشد رؤوس ذلك الحزب تشددا على الدولة، يعد الآن "دولة دينية" صرفة وبامتياز! وجميع الحروب التي يسعرونها منذ أن تولى "النتن" ولايته الحالية، حروب دينية صريحة، يُستدل لها بنصوص تور-اتية محرفة وتعاليم تلمودية صرفة، ويُستهدف بها تعجيل "الخلاص" ومجيء "المسيح المنتظر" المدعى! ولهذا، استطاع النتن أن يقنع الأكثرين

من شعبه بالصبر على ما ينالهم الآن من التدمير، وعلى الخسائر الاقتصادية البالغة التي قد تظل الدولة تعاني منها لعقود بل لأجيال تأتي، وكل ذلك في سبيل تحقيق الحلم الديني، والنبوءة التوراتية المدعاة! وبسبب "الدولة الدينية" والنصوص التي تستند إليها، استبيحت دماء الآلاف من الفلسطينيين الأبرياء في إبادة عرقية لم يعرف التاريخ الحديث نظيرا لها من بعد الحرب العالمية الثانية! وبسبب ادعاء تلك الدول أنها لا تزال دولا ديموقراطية، على الرغم من تسلط "الفكر الديني" عليها أتم ما يكون التسلط، فلابد أن ترى فيها من صور الفساد في المجالس النيابية والانتخابات الحولية وفي المحاكم الدستورية والمؤسسات الديموقراطية القائمة ما يزكم الأنوف، من شراء للأصوات بالرشوة وابتزاز للقضاة والمشرعين وتخويف للمعارضين بالفضائح الجنسية والتهديدات وتلك الأمور، ترى من ذلك ما لا يكون إلا في ظل تسلط تلك الأحزاب اليمينة المتطرفة!

والآن، وفي ظل السيطرة التامة للحزب الجمهوري على الدولة الأمريكية، وتسلط أشد فئات ذلك الحزب تدينا وتمسكا بالعقيدة النصرانية على الحكم، فإن الدولة الأمريكية الآن تعاني كل ما تعانيه من الفساد والإفساد وإهدار الأموال والتساهل في الدماء في الداخل والخارج، بسبب ذلك الميل والجنوح إلى أنموذج الدولة الدينية! ولولا هذا الجنوح والتطرف الديني الظاهر ما استساغ ترامب وبطانته أن يقحموا البلاد في حرب قد عمل جميع الرؤساء من قبله في العقود الست الماضية على اجتنابها بكل وسيلة، الديموقراطيون والجمهوريون على السواء! ففساد النظام الديني في الكيان العبري

لما بلغ تلك الذروة، لم يكن من عجب أن يتمكن ذلك الفصيل الغالي في أمريكا من زمام الأمور، لأول مرة من بعد الحرب الأهلية الأمريكية في القرن قبل الماضي، على أثر ألاعيب قذرة للوبي الصهيوني هناك، فيها من الابتزاز والضغط والتأثير بالأموال والنفوذ ما الله به عليم! إلى حد أن تآمروا على تجنيد رجل ليوقع علية القوم في البلد وأصحاب الأموال في براثن جزيرة شهوانية سرية توثق عليهم فيها فضائح شنيعة تملأ بها المجلدات (حرفيا)، لتستعمل في الوقت المناسب هذا الاستعمال الذي ترونه اليوم في الإمساك بالنظام الأمريكي بأسره من رقبته! يهددون به أولا، فإن لم يستجيبوا، ضغط عليهم به بعد إخراجه للعلن، وهو ما كان، إلى الحد الذي صارت معه حرب إيران تسمى "بحرب إبستين"! كل ذلك من أجل أن يضمن الكيان الديني العبري ألا ينهض في وجهه صوت يعارض أو يعترض، إذا ما تحركت الحكومة اليمينية الأمريكية بدافع ديني صرف لإجابة طلبهم!

وأما دولة الثورة الخمينية في إيران في المقابل، فحدث ولا حرج! دولة دينية صرفة، لها مطامع توسعية دينية، تريد أن تتسلط على شطر عظيم من الأرض تحقيقا لنبوءة دينية أيضا، كتلك النبوءات التي تحرك الفريق الصهيوني اليهودي والنصراني في المقابل، سواء بسواء! ومن أجل ذلك سعت سعيا حثيثا في التسلح النووي وأنفقت فيه من دم الجماهير ولو جاعوا! ولم يبالوا بالعقوبات الدولية التي تراكمت عليهم عبر العقود، ولو بلغت العملة المحلية أن يكون الدولار الواحد سعره بحيث يجاوز المليون ريال إيراني! لا بأس! نجوع بل ونموت جميعا في سبيل تحقيق الغاية الدينية العليا،

لا إشكال! الدماء والأموال تهون من أجل ذلك الذي يعدونه هو الدين! ولهذا كانت الحرب الوجودية بين الكيانين (الصهيوني والرافضي الخميني) مسألة حتمية، واقعة واقعة لا محالة، لأن جميع الملل التي قامت عليها تلك الدول، تستهدف نفس الأرض، وتحرص على التوسع فيها تحقيقا للنبوءة! ولهذا فلما قامت الحرب الأخيرة، حرص كلا الطرفين فيها على ألا تنتهي إلا بزوال الخصم من الوجود! إما أن نقتلكم جميعا فلا نبقي منكم أحدا، وإما أن نهلك جميعا طلبا في تحقيق ذلك! كل ذلك والهمم تستحث والنفوس تجيش والمشاعر تستثار وتستنفر باسم الدين والدين فقط! ولولا الدين تحت تلك الدول، ما وقع شيء من ذلك! ليس في الأفق تصور لكيفية إنهاء تلك المقتلة الفاحشة، بسبب الدين، ولولاه ما قامت أصلا!

هذه هي الشبهة العلمانية التي صرنا اليوم نسمعها كثيرا بصور شتى على منابر العلمانيين في كل مكان. وخلاصتها كما ترون، وبإيجاز شديد، أنه لا تقوم دولة دينية، إلا لزم لا محالة، أن تصبح دماء الكافة سواء من أتباع الملة نفسها أو من مخالفيهم، أرخص وأهون ما يكون! وأن يصبح تحقيق النبوءة الإسكاتولوجية (المتعلقة بآخر الزمان) هو أسمى المطالب وأعلاها، وأن يتحايل النظام الديني على خصومه السياسيين بكل حيلة قذرة، حرصا على بقاء السيادة في يده بدعوى الديموقراطية وإرادة الشعب، إلى آخر ذلك. والكلام في الحقيقة فيه كثير من الحق، لكن المغالطة في الباطل الذي يؤسسونه عليه.

فدعونا أولا، وحتى نحسن تبيين ذلك وتفنيده، أن نحرر تعريف الدولة الدينية أولا، لأن تسعة أعشار المغالطة العلمانية مدارها على ذلك التعريف. ما من إنسان إلا وله دين يدين به، وإن كان طبيعانيا دهريا جلدا، فإن نفي الصانع دين ولا شك، وإن لم يره صاحبه على أنه دين. وكل نظام اعتقادي غيبي، لابد أن يظهر أثره في النظام القيمي المعياري الذي يراه صحابه، وأن يؤثر في حياته على جميع المستويات، بداية من سلوكه الفردي فيما بينه وبين نفسه، وسلوكه مع أقرانه من أفراد الرعية (الشعب) ووصولا إلى سلوكه وعلاقته بالسلطة العليا في البلد الذي يعيش فيه. وهذا يبين لنا ابتداء أن إطلاق الكلام تحت عبارة "دينية" من شأنه أن يدخل التعميم الفاسد على الكلام، وهو ما كان فعلا. الدين ليس كله سواء!

إن قلنا إن الدين هو جملة العقائد الغيبية الكبرى عند المرء، وما يتعلق بها من قيم وأحكام أخلاقية ونمط حياة مواطئ وملائم وملازم، فمن الواضح أنه ليس كل ما يدين به الناس، أو يقوم فيهم مقام الدين بهذا المعنى، يكون باطلا! والواقع أن المصطلح السياسي الغربي ليس الأمر فيه بهذا الإطلاق الذي نجده في ترجمته العربية. فالمصطلح الغربي في الحقيقة هو لفظة "ثيوقراطية"، والتي تعني باليونانية: حكم الإله، أو البلد الذي يحكمه الإله! فليس كل دين أو كل ملة أو نظام اعتقادي يقال فيه، على هذا الاصطلاح، إنه دولة دينية! وإنما ينحصر الأمر في تلك الدول التي يحكمها أناس يؤمنون بإله ما في الغيب! يؤلهون شيئا ما! يزعم العلمانيون أنه لا يكون النظام في دولة ما، أي دولة، بحيث أن القائم عليه يؤمن بإله ما، وينطلق في سياسته من

منظومته القيمية التي يتقرب بها إلى ذلك الإله، إلا وجب أن تكون الدولة دولة شر وإفساد في الأرض لا محالة! ولا شك أن هذا الإطلاق إنما يرتضيه الدهرية نفاة الإله، الذي يقال فيه على اصطلاحهم الإله المتشخص **Personal God**، أي الذي تكون له صفات الشخص، من حيث الحياة والعلم والإرادة والقدرة على تكليف الخلق بالتكاليف الدينية ومحاسبتهم عليها! فالقضية كلها عند هؤلاء في كونه شخصا يكلفهم بما يكرهون! ويتعاظم الأمر إذا كان بحيث أنه يتوعدهم بالعقوبة الأبدية بعد الموت إن امتنعوا عن عبادته والخضوع لسلطانه!

لكن لا يخفى على كل ذي لب صحيح ونفس سوية أن كون الصانع الضروري لكل محدث من المحدثات الممكنة، بحيث أنه تجتمع له تلك الصفات، من الحياة والعلم والقدرة والإرادة والفاعلية، هذا من نفس ضرورة وجوده في الأعيان، وليس قدرا إضافيا بحيث لا يلزم لمن يثبت الصانع أن يكون قائلا به! بل إن كل من ينفيه يتناقض ولا شك! فإذا كان ذلك كذلك، فلابد أن له الحق الوجودي في أن يكلف خلقه بما يشاء، وألا يعترض مخلوق من خلقه عليه، إن بلغه التكليف منه بالفعل! من الواضح بداهة أن صاحب الخلق كله إن أمر بأمر ما، وتيقنا من نسبة ذلك الأمر إليه، فليس لشيء من خلقه أن يعصيه أو يتمرد عليه! فالاعتراض على الدولة "الثيوقراطية" بهذا المعنى محض سخف، لأنه إن كان من يزعمون أنهم يحكمون بسياسة يلتمسون بها رضا صانعهم وباريهم، بحيث أنهم فعلا يحكمون بما أنزله ذلك الصانع الحق من الأمر والنهي، أو بمقتضاه، وهم صادقون في نفس الأمر، فلا مدخل

للاعتراض عليهم من جهة العقل البتة! أنا مخلوق ويجب علي أن أطيع من خلقني إذا بلغني أنه يأمر خلقه المكلفين، وأنا منهم، بكذا أو بكذا! وهذا يصدق في رأس الدولة، أي دولة، كما يصدق فيمن تحته ولا فرق! الجميع مخلوقون مربوبون، رضوا أم كرهوا! وإذن فالدولة الدينية على هذا المفهوم، واجبة على كل من يثبت إلها بالغيب، ويثبت له تكليفا شرعيا مفصلا يتعلق بشؤون العامة، وما يصلحهم بعموم! ولهذا لم يجد العلمانيون مخرجا يرجون به السلامة من التهمة بالإلحاد في هذه القضية، إلا أن يماروا في اشتمال الشريعة الإسلامية على أحكام من هذا الصنف! فإذا كان الدين نفسه الذي نظهر التمسك به، بحيث يخلو من تلك الأحكام فعلا، فالحاكم "العلماني" يكون إذن حاكما بدينه الذي يدين به فعلا، إن أطلق وقال: لا رجوع للدين في أمور السياسة البتة، وليس أنه يكون نافيا للإله المتشخص بالضرورة! وإن كان قولهم "أمور السياسة" لا يخلو من إجمال واضح، فلا يكاد ينضبط عند العلمانيين، لكن إن اصطلحنا على أن المقصود به: "تلك الأحكام والقرارات السيادية التي يساس بها الناس في البلد، تقضى بها مصالحهم العامة"، فالعلماني يجعل همه إظهار أن الدين الذي ينتسب إليه يخلو من نصوص مؤثرة في تلك الأحكام، بحيث يعترض عليها من لا يؤمن بتلك النصوص. وهذا وإن كان يصدق في كثير من طوائف النصارى، الذين تخلصوا من شريعة موسى عليه السلام واستغنوا عنها، وتخلصوا كذلك من التشريع الكنسي كما في حركات الإصلاح البروتستنتي، فهو ولا شك لا يصدق لا في الي-هو-دية ولا في الإسلام!

النصراني البروتسانتي يمكنه أن يكون "علمانيا" بهذا المعنى (تنحية النصوص الدينية بالكلية عن أمور السياسة العامة)، لأنه فعلا لا يجد في كتابه المقدس الوحيد عنده ما يصلح أن يكون شريعة تفصيلية تنطلق منها قرارات الحاكم في أي بلد! وهذا ولا شك لا يقرهم عليه الكاثوليك، إذ هم أصحاب الدولة الدينية النصرانية الوحيدة اليوم التي تصرح صراحة بأنها كنيسة تحتها شعب ترعاه، في أمور الدين والدنيا جميعا، وليست دولة فيها كنيسة، وأعني هنا دولة الفاتيكان! ولا شك أن أنموذج دولة الفاتيكان قد يبدو لأول وهلة ناقضا للإطلاق الذي يدعيه العلمانيون الدهرية في أن الدولة لا تكون ثيوقراطية إلا وجب أن تكون مسعرة للحروب باسم الدين! لكن لا ينبغي أن نغفل عن تاريخ تلك الدولة في القرون الماضية وعن الحروب الصليبية التي رعتها وأطلقتها في أنحاء الأرض! الحرب الدينية ضرورة واقعية لا مفر من اشتعالها في الأرض، وإنما العبرة فيها بالدين الذي تخاض باسمه، هل هو حق أم باطل!

سيأتي معنا الكلام عن مسألة الحرب الدينية أو الثيوقراطية، لكن دعونا نخلص من هذا الذي قدمناه بخلاصة يقال فيها إن كل دولة يؤمن نظامها الحاكم بإله ما بالغيب، وبأن له تشريعا يؤثر بصورة ما أو بأخرى في سياسات تلك الدولة، فهي دولة دينية ثيوقراطية على هذا الاصطلاح، وإن كانت جارية على النظام الديموقراطي العلماني من حيث البنية المؤسسية وتوزيع السلطات، وطريقة تداول السلطة وهذه الأمور. وبهذا القدر وحده، يبطل إطلاق العلمانيين الذي حررناه في مستهل هذا المقال،

ويتبين أن الآفة ليست في كون الدولة "دينية" أو "ثيوقراطية" بهذا المعنى، وإنما هي في حقيقة الدين والاعتقاد والتشريع الذي تتسلط به على الخلق!

وهنا ننتقل إلى تعريف صنفين متمايزين من الدولة الثيوقراطية. الصنف الأول هو تلك الدولة التي يؤمن القائمون عليها بأن الإله الذي يؤمنون به قد كلفهم بتكاليف شرعية معينة، فهم يقومون بها في أمرهم العام والخاص ما استطاعوا، وهذه يحلو لي أن أسميها في هذا السياق بالدولة المتدينة، فرارا من عوالق الاصطلاح السيار "الدولة الدينية". والصنف الثاني هو تلك الدولة التي يعتقد القائمون عليها بأنه لابد لفصيل مخصوص أو جماعة معينة، لها خصوصية ميتافيزيقية معينة، أن تنفرد بالسلطان على رقعة عظيمة من الأرض، وأن تحرص على البقاء في السيادة أبدا مهما حصل، حتى تتحقق النبوءة الدينية المتعلقة بآخر الزمان في اعتقادهم. ولنسم هذا الصنف بالدولة العنصرية (النوعية) الإسكاتولوجية! وأعني بالعنصرية أو النوعية أنهم يعتقدون في عنصر مخصوص أو نوع معين من أنواع الجنس البشري أن فيه سرا إلهيا ما، أو يعتقدون ما يقتضي ذلك، فلا يجوز للحكم والسلطان أن يخرج عنهم البتة مراعاة لذلك الاختصاص النوعي! كأن يكونوا على اتصال مخصوص بالإله لخصلة تكوينية فيهم، كاتصال الكنيسة الرومية الكاثوليكية بالروح القدس وتحريكها الخفي لمجامعهم المسكونية، واتصال الآية العظمى بإمام الزمان المعصوم في السرداب، واتصال الحاخامات الصهاينة بالعنصر اللاهوتي الجاري في دمائهم فيما يعتقدون، ذلك العنصر الذي جرأهم على الاعتراض على أنبياء الله تعالى ومجادلتهم فيما يخاطبونهم به من

التشريع الإلهي، أو أن يكونوا أصحاب بناء اجتماعي بديل للمجتمع القائم، بحيث يوجد متمثلا في الجماعة الطليعية وحدها، ويقوم بكليته على الحاكمية المزعومة التي لا توجد مكتملة إلا في تلك الجماعة، أو ما شاكل ذلك. لابد من اختصاص نوعي ما أنزل الله به من سلطان، بحيث يصبح قيام الدولة تحت تلك الفئة أو الجماعة النوعية بخصوصها دون غيرها، هو أسمى مطالب الدين، التي يستباح لأجلها كل شيء! وسميتها بالإسكاتولوجية بالنظر إلى كون ذلك التسلط مشروطا في التكليف الديني لتحقيق نبوءات آخر الزمان، بمجيء مسيح منتظر أو ما شاكله.

هذا التفريق ضروري، حتى يتبين من الابتداء، أن ذلك الفساد والدمار الذي تشهده الأرض الآن في منطقة الشرق الأوسط، ويتذرع به العلمانيون في كل مناسبة للاعتراض على مبدأ الدولة الثيوقراطية، إنما يرجع إلى نمط معين من تلك الدول، ألا وهو الصنف الثاني الذي عرّفناه الآن. وإلا فالاستبداد بالحكم وإعمال القتل وإراقة الدماء في الخصوم والمخالفين والبطش المفرط بهم ليس مما تختص به الدولة الثيوقراطية نوعا فيما يشهد به التاريخ، بل يوجد كذلك في الدول العلمانية الدهرية اللادينية، ولا فرق! والتاريخ المعاصر لا ينسى ما صنعه ستالين من قريب بأهل الملل المثبتة للصانع في الاتحاد السوفيتي حين تسلط عليه، إلى حد أن صار الناس يغيرون أسماءهم المستمدة من كتبهم الدينية أو من تراثهم الديني، خوفا من بطشه!

والحق أن دين الإسلام لم يأت بذاك الصنف الثاني البتة، وإنما جاء بالصنف الأول! جاء بوجوب تنصيب إمام من المسلمين ليرعى مصالحهم العامة، التي يأتي على رأسها

بطبيعة الحال، دينهم الذي ما بعث الله نبيه به إلا ليكون رحمة للخلق كافة، لا لعرق دون عرق، ولا لجماعة حركية مخصوصة لا يقوم الدين إلا بتسلطها، ولا تتحقق النبوءات المتعلقة بآخر الزمان إلا تحت سلطانها! جاء الدين بإصلاح دين الراعي والرعية، وتكميل توحيدهم جميعا، وتعبديهم جميعا لرب العالمين وحده! لذا وجب أن يأمر فيهم إمامهم بالمعروف ما استطاع وينهى عن المنكر ما استطاع، ويكون الرعية مكلفين شرعا بطاعته ومنهيين بحزم عن الخروج عليه، ويكون الجيش فيه حاميا لتلك المصالح العامة التي يأتي على رأسها الدين. ومن ذلك أنه كلف الإمام المسلم بغزو من يلونه من بلاد الكفار إذا استطاع، طلبا لمصلحة دينية عليا، وهي تسليم المسلمين من إفساد الدول الكافرة التي تحيط بهم، وتحصينهم، والمسلمين الذين يعيشون في تلك البلاد نفسها كذلك، من مطامع القوم وشهواتهم التي يتذرعون لها بكل ذريعة، سواء بالدين الباطل الذي يدينون به أو بغيره مما تسلطوا به، وكذلك نشر الدين الحق الذي ينجو به الخلق في الآخرة، وتخليص الأرض من موانع قبوله فيها، تلك الموانع التي تتعلق بالسلطان والسيادة في البلاد الكافرة! فالأمر كله في شريعة الإسلام مداره على مصلحة دين الخلق، ونشر الرحمة الإلهية التي ينجو بها الناس في آخرتهم، وتحصينها مما يتهددها! ولهذا كان مبنى التكليف الشرعي فيها على الاستطاعة، وعلى صيانة مباني الشريعة الكلية، التي يأتي على رأسها النفس قبل الدين!

هذا هو الباعث على الجهاد أو الحرب الدينية في الإسلام، الذي لا باعث غيره!

ولهذا انقسم في الشريعة إلى نوعين: طلب ودفع، لأن أكمل ما يرام من صلاح البلاد في هذه الحياة الدنيا، على ما هي عليه من تنازع واقع لا محالة بين أولي السلطان والسيادة في الأرض على لعاعتها، وحرص كل ملك فيها على تعظيم ملكه، بحق كان أو بباطل، إنما يحصل ويتحقق بالنوعين معا، كما قال جل شأنه ((وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيراً وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ)) الآية [الحج : ٤٠]!

فإن قيل: ولكن جميع أهل الملل يرون في دينهم أنه الدين الحق الذي يجب أن ينتشر حتى يسلم أمر الناس، وتستقيم أحوالهم، قلنا هذا من ابتلاء الله تعالى للأمم بعضها ببعض، وبالدين الذي امتن به على أمة منهم، وابتلاها بصيانته ونشره، كما قال جل في علاه: ((وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ . إِلاَّ مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ)) [هود : ١١٨- ١١٩]، وكما قال: ((وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ)) [الأنبياء : ١٠٧]! فلن يخلو عصر أبدا من حروب دينية باطلة، من جنس ما هو مضطرم الآن في الشرق الأوسط، لأن هذه سنة الله في خلقه، لا تبديل لخلق الله! لم نخلق لأجل أن نكون أمة واحدة نتدين كلها كالملائكة في السماء! فالجهاد في الإسلام إنما هو ذاك التشريع الذي يصان به دين المسلمين من تلك البلايا، وقاية وعلاجا! لهذا شُرع لأئمة المسلمين أن يحرصوا ما استطاعوا على أن تكون كلمة الله هي العليا في الأرض، لا أن يكون العلو لفريق من بني آدم يترفع على غيره من الخلق بقوة النسب النبوي

أو الصلة الغيبية الخاصة بالإمام الغائب (كما عند الإمامية في دولتهم الخمينية) أو بقوة النسل والدم الإبراهيمي اليعقوبي (كما عند الصهاينة في كيانهم الغاصب، وقولهم أبناء الله وشعبه المختار)! هو العمل على استنقاذ الثقلين عامة، إنسا وجنا، وصيانتهم من الفتنة في الدين، وليس العمل على تسليط سلالة منهم أو جماعة بخصوصها على كل من عداهم في الأرض باسم الدين، فتكون النجاة لهم ولمن والاهم في كل زمان ومكان، والهلاك لكل من وقف في طريقهم كائنا من كان! الله تعالى ليس بينه وبين خلقه نسب ولا عهد، بحيث لا يكون الدين إلا لهم، ولا يكون العلو به إلا مشروطا بعلوهم! بل كلهم بشر ممن خلق، وإنما يرقي أحدَهم عملُه أو يرديه! قال تعالى: ((وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاء اللّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَلِلّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ)) [المائدة : ١٨] ليس في الإسلام ديانة بالدم والعرق والعنصر، أو بالقوة الروحية المركبة في فريق من بني آدم دون من سواهم! وإنما الديانة للجميع بالعمل والتقوى!

الإمامية الخمينية عندهم أن الأئمة المزعومين معصومون، وإمامة آخرهم الذي يؤمنون بأنه الآن مغيب في سرداب في سامراء، هي بحيث أنه لا يجوز لإنسان أن يتسلط على بلد فيه مسلمون إلا أن يكون هو هذا الإمام بعينه أو من ينوب عنه بزعمهم! فإذا كانت الثورة قد أقامت تلك الدولة الوحيدة في الأرض التي يصدق فيها عندهم أنها دولة الإمام المنتظر خروجه، فلابد أن يكون بقاء تلك الدولة هو المطلب الأسمى

الذي من أجله تستباح دماء الملايين، بل عشرات الملايين، ولا يبالون بانهيار الدولة وجميع الدول المحيطة بها، وتسويتها بالتراب، في سبيل أن يبقى نائب الإمام هذا متسلطا على تلك الرقعة من الأرض التي هو إمامها الآن، ما بقي حيا!

آية الله هذا يحكم عندهم بفيض يأتيه من الغائب المزعوم في السرداب، على نحو غيبي مخصوص، فحكمه هو طريق تلك الأمة للنجاة في الآخرة الذي لا طريق غيره! ليس الشريعة التي ورثها المسلمون، لا، هذه مبذولة في الكتب والحوزات، كل طالب يصل إليها، وإنما قامت الدولة من أجل إبقاء الصلة المزعومة بالإمام الحجة، إمام الزمان، وحتى تقام أحكام الشريعة في البلد باسمه، كالجمع والجماعات وما شاكلها، ويكون للرافضة الإمامية دولة في الأرض تمهد لخروج الإمام!! فالشريعة التي في الكتب هذه لا قيام لها إلا بإمامة الفقيه عند الخمينية! فمن فهم هذا المعنى حق الفهم، أدرك لماذا لا يزال القوم إلى الآن يقاتلون على الرغم من تمام تدمير إيران فعليا! فإنه من الواضح لكل ذي عينين، وبعدما دمر في إيران ما يصل إلى العشرة آلاف هدف، أن استمرار ذلك القصف والتدمير على نفس الوتيرة، لن يفضي إلا إلى تمام هدم البنية التحتية للدولة وتحويلها إلى أرض فيها تسعين مليون إنسان لا يجدون مقومات الحياة والبقاء فيها، مع ما يتكبدونه من خسائر في الأرواح لا يدري أحد الآن ما إحصاؤها وكم بلغت، وإنما سينكشف ذلك ويتجلى فيما بعد! ومع هذا لا يزال الحرس الثوري مستمرا ماضيا في قصف الصواريخ على جميع أعدائهم في المنطقة بلا انقطاع، وبلا أدنى استعداد للتفاوض أو الاستسلام! فهو نظام في الحقيقة يقدم بقاءه على

بقاء الأمة التي يفترض فيه أنه يرعاها ويقوم بمصالحها! ولفهمهم لهذه المسألة، حرص الصهاينة على اختراقهم مخابراتيا، توصلا إلى تصفية كل من ينمو إلى علمهم أنه مؤهل لأن يقوم مقام الآية العظمى النائبة عن الإمام المزعوم، وكل من يمكن أن يصطفى من بينهم!

وهم مع ذلك واهمون إن ظنوا أنهم بذلك سيتوصلون في النهاية إلى إسقاط الثورة الخمينية! لماذا؟ لأن بقاء ولاية الفقيه الخمينية واستمرارها هو عمود الدين عند تلك الطائفة!

ما السبب في ذلك؟ السبب كما ينبغي أن يكون مفهوما هنا، ليس مطلق كونها دولة ثيوقراطية كما يروج له العلمانيون، دولة تعمل حكومتها بشريعة إله معبود، فيطيعه الحاكم ويطيعه المحكوم، وإنما هو كون عنصر "الثيو" في تلك الثيوقراطية بعينها، عنصرا فاسدا عقديا! السبب راجع إلى فساد الشريعة المنسوبة إلى الإله المعبود في تلك الدولة! الرب سبحانه لم يأمرهم بذلك أبدا، وإنما هم يكذبون عليه! هؤلاء قوم يعتقدون أن دينهم ونجاتهم في الآخرة مرهونة بنيابة الفقيه عن الإمام الحجة! ولهذا فلن يهلك لهم "آية عظمى" إلا أقاموا غيرها في محلها ولابد، حتى آخر رجل منهم! ولو أن رجلا منهم رفض إمامة الآية العظمى فإنه يُخلع فورا ولا كرامة، لأنه ينزل منزلة من يعادي آل البيت، والراد على آل البيت عندهم راد على الله، فكيف بمن يرد إمامتهم التي هي ركن الملة وعمودها؟؟ وبسبب أن تلك الطائفة إنما قام دينها في الأصل على حلم الانتقام من المسلمين (أهل السنة)، والإمام الذي ينتظرونه إنما

يرجع ليذبح أهل السنة ويبيدهم إبادة، انتقاما لآل البيت بزعمهم، فلعل في هدم بلدانهم الثرية ذات النفوذ في العالم، وإضعافها تحت ذريعة أنهم لا يجدون طريقة للضغط على أمريكا الآن إلا هذه، لعل في ذلك إن اغتنموا فرصته التاريخية هذه، ما يرضِّي عنهم الإمام المسردب المزعوم، ويعجل بفرجه المرجو والمأمول!

فالآن سواء الدولة العبرية أو الدولة الخمينية، فكلتاهما تسعيان لإشباع الغايات الدينية المرجوة في سبيل تحقيق النبوات وتعجيل مجيء المنتظر المزعوم الذي تتمحور حوله الدولة نفسها في اعتقادهم. الدولة وجودها واتساعها وهيمنتها على المنطقة شرط ديني واجب! ولهذا يصرحون الآن بأن هذه الحرب حرب وجودية كما عبر النتن في كلام له! الدولة العبرية الغاصبة تريد أن ترجع بالمنطقة كلها إلى القرون الوسطى، وليس إيران وحدها، لأن هذا من شأنه أن يمهد لتسلطها التام على المنطقة، توصلا إلى استعمار أكثرها، من النيل إلى الفرات كما يطمحون، حتى يأتي المسيح المنتظر ويقام الهيكل المزعوم! لكنهم لا يجرؤون على الدخول في مواجهة عسكرية مفتوحة مع جميع تلك الدول في نفس الوقت ولا شك! فلابد إذن أن تُستثمر فرصة الضرب على إيران بتشجيع إيران، عند الرد، على أن تجعل من ضرب "مصالح أمريكا" في الخليج طريقا فعالا للرد والضغط في أعين الإيرانيين، وقد رأينا من عملائهم في دول الخليج من ثبت تورطه فعلا في بعض تلك الضربات تخطيطا وتنفيذا وليس أن إيران هي التي ضربت! فما من شيء أحب إلى إسرائيل من أن تقيم الحرب الشاملة في المنطقة بين إيران ودول الخليج، وتوسع نطاقها وتطيل من استمرارها، لتراهم جميعا يُستنزفون أتم

ما يكون الاستنزاف، ويغرقون في الوحل معا، فلا يبقى فيهم من يقدر على رفع رأسه في وجهها في نهاية الأمر، حتى تأتي هي بعد تمام الأمر لتحصد الغنائم وتتسلط على الجميع!

فهم يستثمرون المطامع والمقاصد الدينية عند الخمينية لتحقيق مطامعهم هم!

وهذا الضرب من ضروب التخطيط التخريبي الخفي تحترفه الحكومات الإسكاتولوجية تلك ولابد، ولا يزالون يسلكونه كذلك مع الجماعات الحركية المنتسبة إلى أهل السنة في كل مكان! أسامة بن لادن بمجرد أن جاءه من يعرض عليه فكرة ضرب البرجين في أمريكا، ويخبره بأن لديه اتصالات داخل البلد يمكن أن تسهل عليه ذلك، تخطيطا وتنفيذا، لم يتردد في القبول والانخراط! لم يكن يبالي بأن شركاءه في الخطة والتنفيذ هم من أهل البلد نفسها، ولم ينتبه إلى أنهم إنما يريدون استثماره لتحقيق طموحات وخطط أوسع وأكبر في المنطقة، بحيث تصبح جماعته ذريعة لهدم العراق وأفغانستان، تمهيدا لخطوات تأتي بعد في خدمة المخطط التوسعي الإسرائيلي! أو لعله انتبه ولم يبال! فهو على أي حال لا يراهما دولتين مسلمتين أصلا! هذه دول مرتدة جملة! فإذا كانت الخطة هادفة إلى هدم المنطقة كلها هدما، شعوبا وجيوشا، فهذا مما يتفقون على استهدافه مع أعداء الملة ولا شك! يتفقون معهم على قتل أهل الإسلام وترك أهل الأوثان كما أنبأ عليه السلام.

كان من مصلحة التنظيم أن يظهر وكأن له يدا طولى تقدر على ضرب أمريكا نفسها ضربة تاريخية لا يغسلها الماء ولا تنساها الأجيال!! فهذا الفريق يحقق مصلحة "دينية"

مطلوبة لجماعته، وذاك الآخر ينجز خطوة من الخطوات الموصلة إلى الهدف الذي يدين ديانة بضرورة تحقيقه في المنطقة في نهاية المطاف، وبهذا يجتمع الجميع على السعي في هدم بلاد المسلمين والتنكيل بها وجعلها فتاتا، ولا حول ولا قوة إلا بالله!

ولهذا التوافق الاستراتيجي نظائر كثيرة في تاريخ تلك الجماعات الحركية المدمرة لا يتسع المقام لذكرها، كمسألة ثورات الربيع العربي والتخطيط الخفي "للفوضى الخلاقة" بين أمريكا والإخوان توصلا إلى تحقيقها، وغير ذلك. ولهذا نقول: الله أعلم أي مصير كان ليلم بأهل هذا البلد الطيب، مصر، لو قدرنا أن بقيت الجماعة في حكمها إلى اليوم!

لو قدرنا أن حصل للإخوان ما كانوا يطمحون فيه، لا نولهم الله مرادهم أبدا، كانت ستكون مصر الآن على دولتين، إمارة سيناء الإسلامية، ومعها شطر واسع من إقليم الصحراء الشرقية وصولا إلى وادي النيل، ودولة مصر الغربية، وهي غرب الوادي وما بعده وصولا إلى ليبيا! لو استطاعوا أن يقسموا جيش مصر إلى قسمين كما كانوا يطمعون، فهذه ستكون صورة القسمة! ولو أن هذا حصل، لكنت ترى الحرب الآن حربا على جيش "مصر الشرقية" أو "الإمارة الإسلامية"، عوضا عن أن تكون ضربا في إيران! ولكنت سترى أعوان الإمارة المزعومة يضربون في دول الخليج أيضا، ولكن بدعوى أنها دول عميلة لأمريكا تقف مع العدو الصهيوني، ولا نجد إلا أن نضربهم جميعا كما تصنع إيران الآن، رجاء أن نجبر أمريكا وإسرائيل على الكف عنا! ثم ماذا بعد؟ ثم تتمكن إسرائيل في النهاية من إعادة استعمار سيناء ومعها الصحراء

الشرقية، بدعوى أن هذه ضرورة تفرضها عليها اعتبارات الأمن القومي، كما يسلكونه الآن مع لبنان وسوريا!

والملفت أن المودودي كان معاديا لمفهوم الدولة الدينية، على أساس أنها تزعم الولاية الإلهية على الأرض، وكأن الحاكم معصوم لا يُرد له حكم، مع أن نظريته تقتضي في النهاية وتستلزم أن تكون الجماعة معصومة إجمالا أيضا، إذ الحاكمية المستهدفة فيها إنما هي قالب اجتماعي سابغ فعلا فيما يدعي في الجماعة بكليتها! قالب فكري اقتصادي وسياسي واجتماعي يدعي نسبته إلى الإسلام وأنه لا يتحقق التوحيد و"الحاكمية" في الأرض إلا به! ولا يخفى أنه من غير الممكن إبدال المجتمعات القائمة في بلاد المسلمين بالجماعة الحركية! فما المطلوب وما السبيل؟ أن يصبح الحكم والسلطان ومؤسسات الدولة كلها جزءا من الجماعة الحركية، تحت سلطان إمامها، ويصبح ما بقي من المجتمع تابعا لهم خاضعا لهم، وليس العكس! فعصمتهم تأتي من البناء الاجتماعي الذي يزعمون أنهم قد انطبعوا عليه، وأنهم إن تسلطوا فسيطبعون الأمة كلها عليه تبعا! ودولة الحاكمية أو الدولة الفكرية المودودية هذه هي الخلافة الراشدة التي أنبأ النبي برجوعها في آخر الزمان كما يعتقدون، فلهذا نقول إن كل دولة تتسلط عليها تلك الجماعات المودودية القطبية، فهي دولة ثيوقراطية إسكاتولوجية من هذا الصنف الفاسد، لأنهم يعتقدون أن الإسلام لا يرجع إلى الأرض بعدما رفع عنها إلا بتسلطهم هم على الأرض!

والآن يطرأ السؤال حول مفهوم "الحرب الدينية" من حيث الباعث والمحرك والمقصد والغاية ومفهوم النصر والهزيمة، في كل من النوعين.

فأما النوع الأول، الدولة المتدينة كما سميناها، فلو قدرناها قوية بما يكفي، وبحيث تأمن من تبعات العقوبات الدولية ومن تبعة معاداة الدول العظمى، ومن فتنة الناس في دينهم، فلا شك في أن إمام الدولة من تلك الدول إذا كان مستقيما حسن الديانة، فسيغزو ويتلبس بجهاد الطلب تحقيقا للمقاصد العليا التي مر الكلام عليها! لكن هذا لا يتصور وجوده في عصرنا هذا للأسف، بالنظر إلى ما استقر عليه الأمر من صورة لما يقال له النظام العالمي تمليها القوى العظمى الكافرة وتنخرط فيها، تحت وطأة الاقتصاد البنكي وسلطانه الغالب على الأرض! فغاية ما تقدر عليه الدولة المسلمة المتدينة اليوم، هو أن تستعمل قوتها العسكرية في تأمين حدودها وأمنها الاجتماعي داخليا وخارجيا، ودفع المعتدي الصائل إذا صال، مع استعمال صور الضغط السياسي المتاحة على من يعادون إخوانهم من المسلمين في البلاد المحيطة، دون التورط في حرب لا تؤمن غائلتها، قد تتسبب في إفساد دين الملايين من أهل البلد، إن لم تزهق نفوسهم وتشردهم في أنحاء الأرض ما بين لاجئ وطريد وشريد!

والذي أزعمه في هذا السياق، أن الجيش المصري المبارك قد ضرب بالفعل في هذه السنوات الأخيرة مثالا تاريخيا يحتذى به في تصرفات الجيش المسلم في البلد المسلم في هذا العصر، البلد الذي يحكمه إمام مسلم فيه ديانة فيما نحسب، لا يريد شيئا لرعيته فوق أن يريد لهم الأمن والسلامة، بما يضمن لهم التمكن من ممارسة شعائر

الدين، ومن تربية أولادهم على الدين، كما يحب ربنا سبحانه ويرضى! لا شك أن في البلد نقائص ومخالفات شتى، فنحن في ذاك الزمان، وعلينا أن نفهم ذلك! لسنا نتوقع من جيش المسلمين في هذا العصر، على أي حال، في البلد الذي سميناه بالدولة المسلمة المتدينة، أن يكون جيشا من الصحابة تحت إمرة عمر بن الخطاب! وإنما ننتظر منه أن يكون جيشا رشيدا حكيما لا يقدم على القتال وبذل النفس والدم إلا إذا اضطر إلى ذلك، ولا يرفع مقصدا كليا في شيء يفعله، فوق حفظ الدم المسلم! فليس في عقيدة الدولة المسلمة المتدينة تدينا صحيحا سويا، ولا في الشريعة التي ينشرها علماء البلاد في الناس، ويعلمونها لهم على المذاهب الأربعة الموروثة، ليس في ذلك أي مطلب ديني بحيث يخرج شباب المسلمين لأجله بجيش البلد في حرب لا يبالون بما تؤدي إليه من خراب البلاد وهلاك المسلمين، بدعوى أن بقاء الحكومة المتدينة ضرورة "وجودية" لنفس الملة كما يعبر الاسكاتولوجيون في وصفهم للحرب الدائرة الآن في المنطقة! ضرورة وجودية أي إن لم يبذلوا المال والدم في تلك الحرب، ويخرجوا كل شاب فيها، ويجندوا في محل كل قتيل من قتلى الجيش، عشرين جنديا، إن لم يفعلوا ذلك، فإن وجود "الدولة" المثلى المرجوة، أي الحكومة التي تتوقف عليها نبوءات الدين، وبها تمام الملة، يصبح مهددا بالزوال إن لم تكن هذه هي عقيدة الجيش! ولو زالت هذه الحكومة عن السلطان، فإن الدين كله يزول كما مر!

وعلى هذا، فلا يكون من معيار النصر ما استطاع الجيش إنجازه من صيانة لدين الرعية، ولا يكون بحيث أنه لو قتل له عشرات بل مئات الآلاف من المسلمين

"المدنيين" (غير العسكريين)، ودُمرت بلادهم وتشرد في الأرض من كانوا قبل ذلك في عافية، لا يكون ذلك داخلا في معنى الهزيمة، ولو بلغ ما بلغ! وإنما النصر هو تمكن "الجماعة" أو الفئة المسيطرة على البلد باسم الدين، من الاقتراب من تحقيق أهدافها التوسعية، والهزيمة هي أن يكون لهم ضد ذلك، وصولا إلى ما يبلغ أن يكون خطرا "وجوديا"، بمعنى أن يكون فيه تهديد وجودي للجماعة أو للحكومة التي أسستها الجماعة في البلد! فالكل يبذل كل شيء طمعا في تحقيق النصر على المعنى الذي تقدم، وإن هلك نصف الشعب أو يزيد، وشرد الباقي!

من فهم هذا المعنى أدرك فورا كيف وبأي عقل يرى الإسلاميون اليوم أن حماس قد انتصرت، وكيف يرون أن جيش مصر على الرغم مما بذل لنصرة ومساندة إخواننا من طرق الضغط الحدودي والسياسي ونحوه، فقد أظهر كونه عميلا عند مخابرات العدو! لماذا؟ لأنه وبإيجاز هو أقوى جيش بقي في المنطقة، فهو، بمجرد وجوده وبقائه، يكون كالجدار الخرساني السميك القائم في وجه مخططات تلك الجماعة ومطامعها في المنطقة! فهو عدو لدود وإن صلى وصام وقام حتى تشققت منه الأقدام!

فالواقع، والخلاصة التي نخلص إليها من كل ما تقدم، أن ما يسميه العلمانيون بالدولة الدينية بهذا الإطلاق، احتجاجا لمبادئ العلمانية الدهرية التي ينصرونها، إنما هو النظام العنصري الإسكاتولوجي الذي لا يرى مصلحة فوق مصلحة الفصيل السياسي المنوط بتحقيق الخطة الدينية المزعومة، المفضية إلى تحقيق نبوءات آخر الزمان في اعتقادهم! وأما الدولة صحيحة النسبة في هذا الزمان إلى الدين الحق الذي بُعث به محمد صلى الله

عليه وسلم، فلا يرد عليها شيء من ذلك الإفساد العريض في الأرض والإهلاك للنفس والعقل والمال، بأي حال! ليس في دينهم من الغايات العليا ما تستباح به الدماء المعصومة إلى حد أن تنتحر دولة مسلمة كاملة وتسوى بالأرض في سبيل تحقيقه، ثم يقال لجماهير المسلمين تلبيسا وكذبا: طوبى لمن باع دنياه لأجل آخرته! موتوا في سبيلنا إن أردتم منازل الشهداء!! لا والله ليس في دينهم أن المنتحر شهيد، ولا أن قاطع الطريق شهيد! وإنما يقوم إمامها بواجبات الشرع ما استطاع، امتثالا لقوله عليه السلام: ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم، إلا ما يكون من مخالفة أو معصية قلّ أن يخلو منها بيت مسلم في هذا الزمان. لكنه على أي حال لا يتكلف ما لم يكلف به رب العالمين أحدا من عباده، ولا ينقلب عنده ميزان المصالح العليا للأمة كما ينقلب عند هؤلاء!

فالدولة المصرية، على سبيل المثال، دولة مسلمة متدينة إجمالا، جيشا وشعبا، بل لعلها على خير ما يرام من ذلك الآن، في ظل الواقع المعاصر، وإملاءات ذلك الواقع، وليست دولة علمانية ولا شبه علمانية ولله الحمد، وإن كانت جارية على ما صورته أنه نظام ديموقراطي إجمالا! بينما دولة كإيران الخمينية تعد دولة إسكاتولوجية بامتياز، يحركها تدين مغلوط مشحون بالبدع والضلالات، فلا ترى منها إذا ما حركت الجيش، ولبست لأمة الحرب، إلا ما تكره ويكرهه كل مسلم ذي لب وبصيرة! وكيف يصح في عقل عاقل أن تكون دولة صحيحة المشرب، جارية على تعاليم الإسلام، تلك

التي إذا اجتمع عليها صهاينة أهل الكتاب، ردت العدوان بتدمير ما يحيط بها من بلدان المسلمين؟؟؟ سبحان الله العظيم!

ونرد على الحركيين والإسلاميين في المقابل فنقول: ليست الدولة الإسلامية هي تلك الدولة التي يحكمها "الإسلاميون" ويتسلطون على كل مفصل من مفاصلها، ولا هي الدولة التي تقوم على نظرية الحاكمية المودودية (الفكر اللينيني المؤسلم!)، وإنما هي الدولة التي تقام فيها شعائر الدين، تحت إمام مسلم وحكومة مسلمة، تقوم بالواجبات الشرعية قدر الوسع، إلا ما كان من ظلم أو جهل أو خطأ لا يكاد يسلم منه حاكم أو إمام في هذا الزمان، كالتلبس بالديموقراطية البرلمانية والتعددية الحزبية والاقتصاد البنكي وهذه الأمور! هي الدولة التي ترفع فيها مصلحة الرعية المسلمة بجملتها، فوق مصلحة أي حزب أو فصيل أو جماعة حقيقية أو اعتبارية مخصوصة من جملة أفراد تلك الرعية، عند التزاحم، وليست مبنية على نبوءة تتعلق بمسيح منتظر أو بخلافة عظمى يراد إسقاط جميع دول المسلمين توصلا لتحقيقها على يدي الجماعة الطليعية أو المجتمع البديل!

فبهذا القدر يتم المقصود من هذه المادة من الرد على الشبهة التي فصلناها في مستهلها، بحول الله وقوته فيما نرجو، والحمد لله أولا وآخرا.

أبو الفداء حسام بن مسعود

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين.